الزمن عند السيرافي

د٠ منى صقر محمد مصطفى

(*)

المقدمة :

يعد الزمن اللغوي جزءًا من الفعل، وهو المعنيّ هنا عندنا في الدراسات النحوية؛ لذا نقول: الزمن النحوي وليس الزمان النحوي، أما الزمان فهو كميات وأوقات غير محددة من الزمن؛ ولذلك يختلف الزمن عن الزمان بأن الزمن هو المقصود بجزء الزمن داخل الفعل، أما الزمان يقصد به الزمان الفلسفي للحدث.

وكان السيرافي[١] إذا أراد التحدث عن زمن محدد سواء أكان للحدوث أو للإخبار عبر بلفظة "زمن"، أما إذا أراد وقت غير محدد كالزمن المستقبل مثلًا عبر بلفظة "زمان"، فكان السيرافي دقيقًا في استخدام ألفاظه التي يعبر بها عن تحديد الأزمنة.

فالزمن إذن هو الذي يخص الفعل أي الزمن جهة نحوية، أما الزمان فهو ما يخص الأوقات غير المحددة فهو جهة فلسفية.

وقد فرق الدكتور تمام حسان بين الزمن والزمان بقوله: "وأوضح ما يفرِّق بين الزمن والزمان، أن الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور، فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي؛ إذ يعتبر الزمن النحوي جزءًا من معنى الفعل"[٢].

(*) مدرس النحو والصرف والعروض – **قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس.**

ولهذا التشابه اللفظي بين الزمن والزمان قصدت وضعه في أول البحث؛ لأُفَرِّقَ بين الزمن الذي سأتناوله، والزمان الذي لم أتعرض له.

لم يكن السيرافي أول من تحدث عن قضية الزمن من النحويين القدماء، ولكن كانت له آراء وتقسيمات خاصة به لم يسبقه أحد فيها، فقد قسم الزمن وأفرد في تقسيماته تقسيمًا جديدًا انفرد به عن غيره، ثم أخذ يوضح ويدلل على صحة ما يقول بالأمثلة والأدلة النحوية. وكان هذا ما جعلني أتناول درس الزمن عند السيرافي لما فيه من قضية جديدة أو تقسيمًا غير تقسيمات النحويين القدماء.

وكان أكبر اعتمادي في هذا البحث على كتاب: شرح كتاب سيبويه للسيرافي؛ لأنه في هذا الشرح تطرق إلى قضية الزمن وقسمه تقسيمًا غير الذي قسمه سيبويه، فلم يكن في هذه القضية شارحا لسيبويه بل أفرد لنفسه تقسيمًا خاصًّا به في هذه القضية (الزمن).

ويظل إلى الآن شرح السيرافي للكتاب أعظم شروح الكتاب، فقد نقل ياقوتٌ عن أبي حيان التوحِيدي: "أنَّ السيرافي شرح كتاب سيبويه في ثلاثة آلاف ورقة، فما جاراه فيه أحدٌ، ولا سبقه إلى تمامه إنسان"[٣]. وقيل: "قد حسده عليه كما يقال أترابه ومنافسوه، كأبي علي الفارسي وأبي الفرج الأصفهاني، وظلَّ أبو علي وأتباعه يحاولون الحصول على نسخة منه"[٤].

ومما يدل على أهميته أنه قلما يقرأ المشتغل بالعربية كتابا في النحو أو الصرف أو اللغة إلا ويجد آراء أبي سعيد مبثوثة في طياته.

وقد اختلف الفكر النحوي عند السيرافي عن سابقيه؛ وذلك أنه ولد[٥] بأرض فارس، التي كانت جمعا للعلماء، ثم رحل عنها إلى عمان التي تفقه بها، ثم عاد إلى سيراف، ثم رحل إلى بغداد وتولى قضاء الجانب الشرقي بها وبها قضى بقية عمره في العلم والتعليم والإفتاء والقضاء[٦]. فكان لكل هذه التنقلات في حياة السيرافي بين بلاد العلماء أثر كبير في تشكيل الفكر النحوي لديه، فكان أبو سعيد

رجلا مطلعا، حتى في مهنته التي يكتسب بها قوت يومه كان ينسخ في كلِّ يومٍ عشر ورقاتٍ بعشرةِ دراهم تكون منها نفقته(٧).

ومن العلماء الذين أثروا في شخصية أبي سعيد: "محمد بن عمر الصيمرِي، درس عليه علم الكلام، كما أخذ عنه الفقه أيضا(٨). وقال عنه وعن مبرمان : "أخذت عنهما أكثر النحو، وقرأت عليهما كتاب سيبويه"(٩).

وكان أبو سعيد شديد الدقة؛ فما وجِد له خطأ، ولا عثِر منه على زلَّةٍ"(١٠). وكان يقال : "النحويون في زمانهم ثلاثة : واحد لا يفهم كلامه وهو الرمانيّ، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو علي، وواحد يفهم جميع كلامه وهو أبو سعيد السيرافي"(١١).

وقد ترك أبو سعيد لنا آثارًا علمية كثيرة، منها: كتاب النحويين البصريين، وقد حققه مرة الدكتور محمد إبراهيم البنا، ومرة الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، وقد نشره عن طريق المطبعة الكاثوليكية المستشرق "فريتش كرنكو" سنة ١٩٣٦ م.

وكتاب: الإقناع في النحو، وقد توفي السيرافي قبل أن يتمه، فأتمه من بعده ولده يوسف(١٢).

وكتب كثيرة منها: كتاب: ألفات الوصل والقطع. وشرح مقصورة ابن دريد. والوقف والابتداء. وكتاب: صنعة الشعر والبلاغة. وكتاب: جزيرة العرب(١٣). وكتاب مدخل إلى كتاب الكتاب لسيبويه. وكتاب: شرح كتاب سيبويه(١٤).

وَتُوُفِّيَ أبو سعيد سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة من الهجرة، في خلافة الطائع"(١٥).

أما عن الدراسات السابقة التي تحدثت عن الزمن، فقد قرأت دراسات كثيرة تناولت الزمن بوجه عام، لكنها لم تدرس الزمن عند السيرافي، ولم تتطرق إلى التقسيم الذي أورده السيرافي للزمن، فقد تحدثت هذه الدراسات عن الزمن في القرآن، والزمن في الحديث النبوي، والزمن في الشعر، وغيرها الكثير، وكانت كل

هذه الدراسات تسير على التقسيم التقليدي الذي سار عليه النحويون القدماء والمعاصرون، ومن هذه الدراسات:

١- التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد في شرح كتاب سيبويه لأبي الجوائز الحسن بن علي الواسطي (ت ٤٦٢ هـ، ١٠٦٩، ١٠٧٠م).. وقام هذا الكتاب على التعليق على مسائل السيرافي في شرحه للكتاب، واختصار بعض المسائل الطويلة.

ولم يتعرض الواسطي في كتابه لقضية الزمن عند السيرافي، فكان كتابه مجرد تعليق واختصار لما جاء في شرح السيرافي للكتاب فقط.

فهذا ما جعله مختلفا عن بحثي الذي يدرس الزمن عند السيرافي.

٢- الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور: إبراهيم السامرائي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة لسان العرب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م. وقد تناول هذا الكتاب أزمنة الفعل (ماض، مضارع، أمر) وبناء كل فعل. ولم يتناول قضية الزمن التي تناولها السيرافي، فهو يختلف كثيرا عن بحثي، فبحثي تناول تقسيم السيرافي للزمن بوجه عام، وتقسيمه لكل زمن على حدة، فقد قسم الزمن الواحد تقسيمات عديدة.

٣- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته. "عبد الجبار كوامة" (دراسات في النحو العربي – ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر. ١٩٩٤ م.)

واختص بحثه هذا بالحديث عن التعريفات اللغوية للزمان الفلسفي والزمن النحوي، ثم تحدث عن الأفعال عند سيبويه وفي النحو العربي الحديث، وذكر حديثا عن الصيغ الصرفية، ثم الأساليب الإنشائية والخبرية التي تؤثر في الزمن، وتحدث عن السياق بوصفه الكائن المحدد للزمن.

وقد اختلف هذا البحث عن بحثي في مواضع كثيرة منها: أنه لم يتحدث عن التقسيم الذي أورده السيرافي، بل أورد فقط تقسيمات سيبويه للزمن من حيث كونه: ماض ومستقبل وحال، ولم يشر إلى الخلاف الزمني بين النحويين القدماء الذي أنتج حقيقة الأزمنة وكيفية استيعابها، فلم يشر إلى قضية الأصل والفرع ولا إلى قضية الحذف والزيادة التي وقعت بين البصريين والكوفيين، والتي بينت لنا على أي أساس كون السيرافي آراءه النحوية في تقسيمات الزمن.

٤- الزمن النحوي في قصص القرآن، حبيب مشخول حسن، البصرة، ٢٠٠٣ م.

قام هذا البحث على ذكر الزمن في القصة القرآنية وإحصاء الأزمنة التي جاءت على أصلها والأزمنة التي عدلت على الأصل. ولم يتطرق البحث لذكر الزمن عند السيرافي أو ذكر التقسيم الذي أورده السيرافي؛ لذا فهو يختلف عن بحثي مضمونًا وموضوعًا.

ومن المراجع الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع عن قرب:

Meaning and the English Verb, Geoffrey Leech, Harlow, England. Third edition published in Great Britain in 2004.(16)

وقد التقى هذا الكتاب مع كتاب شرح السيرافي لسيبويه في أنه ذكر تقسيمًا غير تقليدي للزمن أو غير الذي يذكره جل النحاة، فقد تنبه إلى قضية الزمن من منظور توالي الأزمنة وترتيبها وأيهما أسبق على الآخر.

وقد تقابل هذا البحث مع بحثي في أنه تحدث عن توالي الأزمنة وهذه قضية تحدث عنها السيرافي، وأيضًا في تقسيم الزمن الواحد إلى زمنين، وهذا ما تحدث عنه السيرافي أيضًا، لكن كان لكل منهما رأيه الخاص به الذي قسم الزمن عليه.

الزمن الصرفي والزمن النحوي:

يعد الحديث عن الزمن قضيةً نحويةً أثارت جدلًا عند جل النحاة، لأن حديثهم عن الزمن يصاحبه التقسيم الصرفي للصيغ وهل هذه الصيغ لها علاقة

بالتقسيم الزمني أم لا؟ لذلك فهي قضية مثيرة للجدل والحكم فيها لا بد أن يتناول من عدة جوانب، أولا: التقسيم الصرفي (الصيغة) ثانيًا: التقسيم النحوي (الزمن)

فتعد الصيغ الصرفية بمثابة القوالب الثابتة التي لا تتغير إلا داخل السياق، وحتى تغيرها لا يكون إلا من الناحية المعنوية، أما من الناحية الشكلية فالصيغة ثابتة لا تتغير.

أما الدلالة الزمنية فتعد متغيرة بتغير السياق: "النص"، فالذي يحدد هذا الاتجاه أو الجهة الزمنية هو المقام (الحال)، أي: السياق الذي يفرض معنى معين تعبر عنه الصيغة، سواء أكانت الصيغة مصحوبة بقرينة شكلية أم معنوية.

وينبغي قبل حديثي عن الزمن النحوي أن أتحدث عن: الزمن الصرفي؛ أي الفعل واشتقاقه ؛ فحديثي عنهما خطوة أساسية تؤدي بنا إلى معرفة دلالات الزمن ومن أين أتت كل صيغة لتعبر عن زمن معين.

أولا: الزمن الصرفي للفعل:

والمقصود بالزمن الصرفي أي الزمن الذي تدل عليه كل صيغة ولكن على حدة، أي خارج السياق. مثل صيغة "فعل" تدل على زمن ماض، وكذلك "يفعل" على زمن حاضر، و"افعل" على زمن حاضر أو مستقبل. ويقول الدكتور تمام حسان في هذا المقام: "وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصرًا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق. فلا مفرَّ إذًا من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عمَّا يكون للزمن في الصيغة؛ لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث إنَّ الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن"[١٧].

فالصيغة إذن بمفردها هي قالب يحمل معنى ويحمل زمن، لكن الزمن الذي تحمله الصيغة دلالته الزمنية لا تتجاوز القالب (الصيغة)، أما إذا توظفت هذه الصيغة أو دخلت ضمن جملة كانت لها دلالة زمنية، والذي يدلنا على هذا الزمن هو السياق الذي يحدد مجال الزمن فيه.

إذن الصيغة تكون زمنا صرفيا إذا جاءت بمفردها دون سياق.

ثانيًا: الزمن النحوي للفعل:

هو الزمن الذي نستدل عليه أولا بالصيغة، ثم السياق، أو ما يقصده المُلقِي من المتلقي "الحوار، أو النص".

"فحين نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظامًا زمنيًّا، وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضيًّا"[١٨].

مفهوم الفعل عند السيرافي:

وأتحدث هنا عن: الفعل عند السيرافي، وتقسيم الزمن لديه، وهل اتفق السيرافي مع سابقيه من النحويين أم كان له تقسيم ينفرد به عن غيره؟ وإن كان فما فائدة هذا الانفراد؟ وهل تأثر السيرافي بالمتقدمين عليه؟ وهل أثر بآرائه هذه في المتأخرين عنه؟.

ينظر السيرافي للفعل على أنه مجرد لفظ يدل على زمن من الأزمنة؛ أي إن الفعل عنده بمثابة رمز يرمز به إلى زمن معين، وأخبر عن ذلك بقوله: "إن الفعل إنّما هو اللفظ الدال على حدث في زمان ماض أو غير ماض"[١٩]. ثم يأتي بطرح سؤال عن تسمية الفعل بلفظة (فعل) فلماذا سُمِّيَ بالفعل ما دامت الأشياء كلها أفعالاً لله تعالى ولخلقه؟! فأجاب بقوله: "فالجواب في ذلك أن الفعل في حقيقته ما فعله فاعله فأحدثه، وإنما لقّب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون

ويتناولوها من قرب، وجعلوا لكل شيء مما خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيرا لقبا يرجع إليه؛ لئلا تتسع عليهم الألفاظ، فيدخل الشيء في غير بابه احتياطا، فلقبوا بالفعل كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان، ماض، أو مستقبل، أو مبهم في الاستقبال والحال؛ لينماز مما لقبوه بالاسم والحرف"(٢٠).

وذلك لأن أبنية الأفعال عديدة، فالفعل الواحد له بناءات مختلفة كي لا تزدحم الكلمات، فمثلاً "فعل" يقاس عليها: ضرب، علم، أكل، شرب. وهكذا. فللفعل الواحد أبنية كثيرة.

والفعل عند السيرافي مأخوذ من المصدر؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمن، أما المصدر يدل على الحدث فقط. فهو قبل الفعل؛ لأنه الأصل الذي نفرع عليه. والمصدر كالمعدن الخام الذي يصاغ منه أشكال وصور مختلفة، كالذهب والفضة، والفعل كذلك يصاغ منه أمثلة كثيرة؛ لذا المصدر هو الأصل الأول. والفعل ثقيل ولا يقوم بنفسه، في حالة أن المصدر أخف ويقوم بنفسه، فلا بد للأصل أن يكون قائمًا بذاته؛ حتى يُتفرع عليه. إذن فالأسماء قبل الأفعال في الرتبة لأنها عاملة بذاتها ولا تحتاج لشيء معها.

وقال سيبويه عن الفعل في الكتاب: في (باب علم ما الكلمُ من العربية): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. ... فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ... فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة، ستبين إن شاء الله"(٢١).

وبهذا يكون سيبويه عرفه بأنه مشتق من المصدر؛ لأن الأحداث هي المصادر كما قال: نحو ضرب وقتل. لكنه عبر عن لفظة (مشتق) بلفظة (أمثلة)، أي عرف الفعل بالمثال؛ وذلك لأن الأمثلة[٢٢] للحدث الواحد كثيرة، فالضرب مثلاً له أكثر من مثال، ضَرَبَ، اضربْ، يضرب، سيضرب، سوف يضرب؛ لذا عبر عن فعل الحدث بالمثال وهذا دقيق في عبارته. "ومن هذه الأمثلة ما اشتق لما مضى، وهو الفعل الماضي، وما اشتق لما يكون ولم يقع، وهو فعل الأمر، وثالث اشتق لما هو كائن لم ينقطع، وهو المضارع، وكل مثال من هذه الأمثلة قد صيغ لزمن من الأزمنة"[٢٣].

فالفعل إذن ما دل على حدث مقترن بزمن.

اشتقاق الفعل.

وأرى بعد استقراء آراء النحاة البصريين في هذه القضية : أن الأفعال مأخوذة من المصادر؛ أي منتزعة منها، فنحن نقول: (ك ت ب) من: الكتابة. و(ق ر أ)، من: القراءة. وهكذا، وتشتق الأفعال من المصادر والأسماء؛ لأن المصادر هي الأصل الثابت والأفعال تتغير بتغير دلالة الزمن، أما المصدر فهو ثابت؛ لأنه لا يحمل في معناه أي زمن. وأن الفرع هو ما دل على ما دل عليه الأصل وزيادة.

فهذا هو رأي البصريين في أصل اشتقاق الفعل. وبهذا فالوصف فرع عن الفعل، إذن الفعل أصل وفرع في آنٍ واحد. فرع عن المصدر الذي يدل على الحدث فقط، وأصل للوصف الذي زاد على الفعل في دلالته.

وقد أجمع على هذا الرأي كثيرون منهم: السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم. كما زعم بعضهم ومنهم: "(ابن طلحة) أن كلاًّ من المصدر والفعل أصل برأسه، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر"، وأردف: "والصحيح مذهب البصريين؛ لأن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف

مع المصدر بهذه المثابة، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة"[٢٤].

كما أكد الكوفيون على أن الفعل هو الأصل والمصدر فرع عنه. ولا أرى خلافًا إن كان الفعل هو الأصل أم المصدر هو الأصل في بحثي هذا، فالزمن مرتبط بالفعل سواء أكان هذا الفعل أصلاً أم فرعًا فلا تتغير دلالة الزمن لهذا الخلاف.

ولكن أقول هنا: هل هي قضية حذف أم زيادة؟

فبهذا تكون قضية حذف عند البصريين، الذين يعتمدون المصدر أصلًا عندهم؛ لأنه يعبر عن الحدث فقط. وعلى هذا حُذِف الزمن من الأصل (المصدر) عندهم.

وتكون قضية زيادة عند الكوفيين، الذين اعتمدوا الفعل أصلًا عندهم؛ لأنه يحمل معنيي الزمن والحدث في آنٍ واحد. إذن فهي قضية حذف عند البصريين "حذف الزمن من المصدر". وقضية زيادة عند الكوفيين "زيادة الزمن إلى الفعل".

ولكن التصور العقلي للحكم في هذه القضية أن الأصل هو ما سبق تصوره وقيامه في الذهن، وبهذا أرى أن المصدر هو الأسبق؛ لأن الأشياء وجدت أولاً ثم بعد ذلك اقتضت الحاجة لطلب الشيء أو فعله، أو التحدث عنه، فلذا يكون المصدر هو الأصل والفعل فرع عنه.

دلالة الزمن عند السيرافي:

إن دلالة الزمن عند السيرافي تعني دلالة الفعل كونه لفظ يدل على وقت "زمن" ماضٍ أو مستقبل أو حال. فالزمن عنده كما قال: "الذي أردناه من الدلالة على الزمان، هو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماض أو غير ماض. ... كما يقال: جاء وقته، وذهب وقته"[٢٥].

فالمقصود بلفظة (زمن) عند السيرافي هي دلالة الوقت، سواء أكان الوقت حدث في الماضي، أو يحدث في الحال، أو سوف يحدث في المستقبل؛ أي: الزمن يساوي الحدوث (فعل الفعل).

وقد تحدث النحويون القدماء عن الزمن في مؤلفاتهم، فمنهم من قسم الزمن إلى ماض ومستقبل، ومنهم من قسمه إلى ماض ومستقبل وحال. فمن الذين قسموه إلى ماض ومستقبل: أبو الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ)، وهو أحد العلماء البغداديين الذين أخذوا النحو عن إمام البصريين المبرّد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، وإمام الكوفيين ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)، فكان بصريًّا كوفيًّا. والفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ).

ومن الذين قسموه إلى ماض ومستقبل وحال: سيبويه، (١٨٣هـ)، الذي قسم الزمان إلى ماض، ومستقبل أمرًا كان أو مضارعًا، وحال. في قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٢٦]. وقد فَصَّلَ قوله هذا فقال: "فأما بناء ما مضى فذهب ... ". إذن أول أزمنة الفعل عنده هو الماضي. وأردف: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل، ومخبراً: يقتل ويذهب"[٢٧]. إذن فيترتب على هذا أن ثاني الأزمنة عند سيبويه هو المستقبل سواء أكان أمراً أو مضارعاً. ومضى يقول: "وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"؛ أي وكذلك يقتل أو يذهب إذا بني للحال فهو كائن لم ينقطع، فأزمنة الفعل عند سيبويه إذاً ثلاثة: ماض ومستقبل يكون أمراً أو مضارعاً دالاً على الآتي، ومضارع أي حال مستمر.

وقال أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، في كتابه (الإيضاح): " **الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا، ماض ومستقبل**"[٢٨]. ولا يعني هذا أن الزجاجي قد أسقط من حسابه (الحال)، فقد ذكر في موضع آخر من كتابه: "الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل" وأردف: "وفعل في الحال يسمى الدائم"، فجعل (الحال) بين الماضي الذي فات حدثه قبل التلفظ به، والمستقبل الذي ينتظر حدثه بعد

التلفظ به. وأعتقد أنه تابع في وصف (الحال) بالدائم قول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". فالفعل الذي هو كائن لم ينقطع إذا أخبرت به، عند سيبويه، هو الفعل الدائم أو المستمر عند الزجاجي. والزجاجي إذا كان ممن أعجب بسيبويه، فإنه لم يتبعه في كل ما ذهب إليه. ومن ذلك أنه لم يجعل للأمر حيزاً في أقسام الفعل خلافاً لسيبويه حين قال: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك امراً: اذهب واقتل واضرب." وقد تعجب لِمَ عوَّلَ الزجاجي على (الماضي والمستقبل)، حيناً دون (الحال)، والشائع عند النحاة أن صيغة المضارع للحال والاستقبال، وهي للحال أخص؛ لأنها تستعمل في الحال بغير قرينة وفي الاستقبال بقرينة (السين وسوف) ؟..

عمد الزجاجي إلى الاكتفاء حيناً بذكر (المستقبل)، دون (الحال) لأنه اعتد (المستقبل)، أسبق الأفعال، فقد قال: "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم: الفعل المستقبل؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق ... ثم يصير في الحال ثم يصير ماضياً ... فأسبق الأفعال في المرتبة: المستقبل، ثم فعل الحال، ثم فعل الماضي[٢٩]".

فيبدو أن هذا ما جعله يستغني حيناً بذكر الماضي والمستقبل، لا سيما وأن (الحال) لا ينفرد ببناء خاص دون المستقبل.

وقاله ابن جني: "الفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمراً نحو قم واقعد"[٣٠].

وقال عبد القاهر الجرجاني[٣١] عن الفعل: "الفعل لم يأت ليميز ذاتي الحدث والزمان من غيرهما، وإنما جاء ليدلك على حالة بينهما، ويُرَكِّبهما مقترنين، فليس هو إذن لأجل الشيء نفسه على الإطلاق ولا علامة منصوبة لتميز الذات من

غيرها وإنما هو للدلالة على اقتران حدث بزمن أو إثبات معنى للشيء في زمن خاص"[٣٢].

والفعل عند الزمخشري: " ما دل على اقتران حدث بزمان ... والفعل الماضي: هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"[٣٣]. وقال ابن يعيش: "لما كانت الأفعال مسوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك؛ أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً ... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده.

وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده[٣٤]".

وقال ابن هشام (٧٦١هـ) في كتابه (قطر الندى): "وأما الفعل فثلاثة أقسام: ماضٍ ويعرف بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤه على الفتح كضرب، إلا مع واو الجماعة فيضم كضربوا أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ... وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة ... ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف أنيت، ويسكن مع نون النسوة ... ويفتح مع نون التوكيد"[٣٥]".

وقال ابو حيان عن الفعل: " إنه يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته؛ أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها"[٣٦].

وما لاحظته إلى الآن: أنه لا خلاف بين النحويين على تقسيم الزمن إلى ماض ومضارع، فالماضي ما دل على معنى اقترن بالزمن الماضي، والمضارع ما يدل على معنى يقترن بالحال أو الاستقبال، أما الخلاف الذي رأيته هو إتيان الفعل على الأمر؛ ذلك لأن الأمر لا يدل على زمن، بل هو "صيغة يُطلَب بها الفعل من الفاعل، فهو صيغة إنشاء طلبي يراد بها طلب القيام بالفعل"[٣٧]. فحين أطلب فعل شيء أقول: اكتب، فأنا أطلب القيام بفعل الكتابة دون تحديد للزمن الذي يكتب فيه الفاعل.

فإذا استجاب الفاعل كانت استجابته فيما يستقبل من الزمان (المضارع)، إذن الأمر على زمنين، الأول: تلفظي أنا به وهو الحاضر(اكتب) والاستجابة من الفاعل وهو المستقبل.

فإذا كان البصريون قد قسموا الفعل إلى ماض ومستقبل وأمر، فإن الكوفيين قد قسموه إلى ماض ومستقبل، فاقتطعوا بذلك الأمر من المستقبل فجعلوه فرعًا منه. وقد تكلف الكوفيون في تقسيم الأفعال، كما تكلفوا في المسميات، فقد أطلقوا على اسم الفاعل: الفعل الدائم، حين تحدث عنه الزجاجي بالفعل الحاضر، وهذا ما أراه أنسب وأقرب، فالحاضر هو الدائم ما لم ينتقل للفعل التالي عليه.

وبهذا يكون تقسيم الزمن عند النحاة على مذهبين:

الأول يرى أن الزمن إما ماض ومستقبل، والثاني يرى أن الزمن ماض وحاضر ومستقبل .

أقسام الزمن عند السيرافي:

قسَّم السيرافي الأزمنة إلى ماض ومستقبل، وكان للزمن الماضي عند السيرافي تنبه جديد لم يتنبه إليه سيبويه في كتابه، فلم يكن السيرافي مجرد شارح لسيبويه في هذه القضية، بل انتبه لقضية الأزمنة، وأوردها ثم أخذ يدلل عليها

بالأمثلة النحوية. وسأبدأ حديثي عن الأزمنة بالزمن الماضي كما ابتدأ به السيرافي في شرحه.

أولا: الزمن الماضي

يتكون الزمن الماضي عند السيرافي من زمنين، أحدهما هو الزمن الذي وجد فيه، والآخر هو الذي أخبر عن وجوده بعد وقوعه، إذن الماضي هو الفعل الذي وقع في زمان قبل زمان الإخبار عنه، أما الإخبار عنه فهو في الحاضر، كأن أقول: كتبت البحث، فزمن الكتابة وقع في ما مضى من الزمن، أما إخباري بلفظة "كتبت" فهو الحاضر. وأجمل السيرافي ذلك بقوله: "إن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان: أحدهما: الزمان الذي قد وجد فيه، وزمان ثان يخبر أنه قد وجد وحدث وكان، ونحو ذلك، فالزمان الذي يقال: وجد الفعل فيه وحدث غير زمان وجوده، فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض"(٣٨).

وعلى هذا يكون الزمن الماضي زمنًا واحدًا، ويكون زمنين، فيكون زمنًا إذا حدث ولم يُخْبَر عنه، فهو حدث في الماضي ولم يُشَر إليه، إذن فهو لا زال في الماضي؛ لأنه لم يخبر عنه.

أما كونه زمنين، حينما يقع في الماضي ويخبر عنه بعد زمن وقوعه، إذن حدوثه في الماضي زمن، والإخبار عنه بعد وقوعه زمن آخر؛ لذا أرى أن السياق هو الوسيلة الوحيدة في تحديد دلالة الزمن.

وقد قال في ذلك الدكتور/ أحمد مختار عمر ناقلا قول العالم اللغوي فيرث: "إن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة تتمثل في نوعية العبارة والجملة وموقع الكلمة فيها، فكلمة حسن في العربية إن وردت في سياق لغوي مع كلمة رجل كانت تعنى الناحية الخلقية،

وإذا وردت وصفًا لطبيب مثلا كانت تعنى التفوق في الأداء، وإذا وردت وصفًا للمقادير كان معناها الصفاء والنقاوة"[٣٩].

فعلى هذا تكون إشارة السيرافي وحديثه عن الزمن الماضي هنا هي إشارة زمنية؛ أي دلالة الزمن التي لا تتحدد إلا من خلال السياق الواردة فيه.

وقد أشار السيرافي أيضًا عن الزمن الماضي الذي لا ينقطع، حينما أورد معانٍ زمنية للفعل الماضي (كان) بقوله: "وقد يكون ما جعلته (كان) في الزّمان الماضي منقطعًا، وغير منقطع؛ فأما ما لم ينقطع فقوله تعالى: { وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا[٤٠]} وهو في كل حال موصوف بذلك عز وجل"[٤١].

وبذلك تكون لفظة " كان " لا تدل دائماً على الماضي المنقطع، وإن كان هذا هو المشهور الغالب في استعمالها، وقد جاء ذِكرها في كلام العرب وفي كتاب الله تعالى بمعنى " لم يزل " وهي تدل بذلك على " الاستمرارية " لا الانقطاع، ومنه قوله تعالى: {وَكَانَ الإِنسَانُ عَجُولاً}[٤٢]، فهل يعني ذلك انقطاعه عن الإنسان ؟!، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا}[٤٣]، فهل انقطعت عداوة الشيطان للإنسان وكانت فقط في زمن مضى ؟!، وأولى ما يتعيَّن هذا المعنى فيه هو فيما إذا جاءت في سياق أسماء الله تعالى وصفاته.

وفي قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا}[٤٤]، قال أبو حيان الأندلسي[٤٥]: "كان تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى متصف بهذا الوصف ماضيًا وحالًا ومستقبلًا، وتقييد الفعل بالزمن لا يدل على نفيه عن غير ذلك الزمن"[٤٦].

وقال السيوطي: "تختص (كان) بمرادفة (لم يزل) كثيرًا؛ أي: أنها تأتي دالة على الدوام، وإن كان الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى، مع انقطاعه عند قوم، وعليه الأكثر، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند

آخرين، ومن الدالّة على الدوام: الواردة في صفات الله تعالى نحو، {وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا}[٤٧]؛ أي: لم يزل متصفًا بذلك"[٤٨].

وقال محيي الدين درويش: "(كان) في القرآن على خمسة أوجه:

.1 بمعنى الأزل والأبد نحو: {وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً}[٤٩]، وغيرها.

.2 بمعنى المضيّ المنقطع نحو: {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ}[٥٠].

.3 بمعنى الحال نحو: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ}[٥١].

.4 بمعنى الاستقبال نحو: {وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا}[٥٢]

.5 بمعنى صار نحو: {وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}[٥٣][٥٤] .

وهذه كلها معان للفظة (كان) التي تحمل معنى الزمن الماضي من الناحية الصرفية، والتي تحمل معنيي الزمن الماضي والمضارع من الجهة النحوية، ومن الأخطاء الكبرى التي يقع فيها المترجمون للقرآن إلى الإنجليزية أنهم يترجمون (كان) على الزمن الماضي فقط، وهذا ما يفسد معنى السياق المراد من الآية الواردة فيه.

وبالنسبة لـ (كان) التي ينقطع عملها قال السيرافي: "وأما ما قد انقطع فقولك: "قد كنت غائبًا وأنا الآن حاضر"[٥٥]. ومن مثل ذلك أيضًا يقال: "دام الرّجل على فعل كذا. ودام الرّخص بحمد الله تعالى"[٥٦]. فهذه أفعال ماضية دلت في سياقها على الحال والاستمرارية. أي أنها بدأت في الزمن الماضي وما زالت مستمرة حتى قول القائل بها.

فمن القرائن اللفظية التي تعين القارئ أو السامع على معرفة الزمن إن كان قريبًا من زمن التكلم أم كان بعيدًا عنه لفظة (قد)، فهي إذا دخلت على الفعل الماضي دل على أنه قريب من وقت التكلم كما في قولنا : قد جاء الرجل، فإن قلنا: جاء الرجل، فالزمن في الثانية بعيد، أما في قولنا: قد جاء الرجل؛ أي أن مجيئه قريب من وقت التكلم.

وقد تحدث الدكتور تمام حسان عن تقسيم الزمن الماضي باستخدام القرائن التي تعين على معرفته، حيث قال: " الماضي البعيد المنقطع: كان فعل"

"الماضي القريب المنقطع: كان قد فعل"

"الماضي المتجدد: كان يفعل"

"الماضي المنتهي بالحاضر: قد فعل"

"الماضي المتصل بالحاضر: ما زال يفعل"

"الماضي المستمر: ظل يفعل"

"الماضي البسيط: فعل"

"الماضي المقارب: كاد يفعل"

"الماضي الشروعي: طفق يفعل"(٥٧).

وبعد أن ذكر الدكتور تمام حسان الأدوات التي تعين على معرفة الزمن الماضي، ولم يشر إلى أن (كان) بمفردها تدل على الماضي المنقطع، والماضي الذي لم ينقطع، فدل على ذلك بقوله: "الماضي المتصل بالحاضر: ما زال يفعل"(٥٨).

فأجد هنا أن السيرافي كان دقيقًا في تخصيص الزمن وتصنيف القرائن التي تعين على معرفته.

فقد تحدث السيرافي أيضًا عن مدة الأزمنة، بمعنى: أي الأزمنة أطول في المدة، وأيها أقصر، فقال: " وأمّا طول الزمان فإنّ الفعل المعرب أقصر زمانا من المبني؛ لأنّ الفعل المعرب ما كان في أوله الزوائد الأربع، وهي تصلح للحال والاستقبال، فأمّا فعل الحال فلا امتداد له؛ لأنه لزمان واحد، والزمان الذي يليه يصيّره ماضيا، والفعل الماضي أطول منه ومن المستقبل؛ لأنّ الفعل الماضي أبدا ماض، ولا يصير مستقبلا، والمستقبل يصير ماضيا، ويبطل عنه الاستقبال"(٥٩).

وفي رأيي أن الزمن الماضي أطول الأزمنة من حيث المدة الزمنية.

وقد ذكر ابن هشام في المغني معانى لـ (قد) المختلفة، فذكر أن من ذلك "تقريب الماضي من الحال، تقول : قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والبعيد فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب"(٦٠).

وقال ابن عصفور : "إن القسم إذا أجيب بماضٍ متصرف ثابت، فإن كان قريبا من الحال جيء باللام و(قد) جميعا نحو: {تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا}(٦١)، وإن كان بعيدا باللام وحدها، كقوله :

حلفت لها بالله حلفة فاجر – لناموا فما أن من حديث ولا صالي(٦٢)."(٦٣).

وقال سيبويه في "الكتاب" في (باب نفي الفعل) : "إذا قال: "فعل" فإن نفيه : (لم يفعل)، وإذا قال : (قد فعل) فإن نفيه: (لمّا يفعل)"(٦٤).

ونخلص مما سبق إلى أن الزمن الماضي يرتب بحسب المدة الزمنية للإخبار عنه، فمنه ماض قريب، ومنه ماض بعيد، وحتى الماضي البعيد يكون على ترتيب بحسب بعده من زمن الإخبار عنه. وكل هذا بقرائن يستدل عليها للوصول إلى الزمن المقصود. فالزمن الماضي عند السيرافي هو الزمن الذي أتى عليه زمنان، الزمن الذي حدث فيه الحدث، والزمن الذي تم فيه الإخبار عن زمن الحدث.

والذي يحدد ذلك كله السياق كما قال الدكتور تمام حسان في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها: "إن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن"(٦٥).

وأستنتج بعد استقراء رأي السيرافي في الزمن الماضي أن الزمن الماضي من الممكن أن يكون زمنين فثلاثة فأكثر، فمثلا لو مثَّلتُ بجملة: (قام زيد)، وأخبرني محمد قائلا: قام زيد أمس، وأخبرتُ أنا علي بأن محمد أخبرني أن زيد قد قام أول أمس، فهنا زمن القيام الذي تم في الماضي قد مر عليه ثلاثة أزمنة، وكلما كان الزمن الماضي مروي بالتواتر كانت أزمنته متعددة بتعدد الإخبار عنه.

ثانيًا: الزمن المضارع

وقد تحدث السيرافي عن الزمن المضارع، كما تحدث عن الماضي، ولكن يظل هذا الزمن عنده زمنًا مبهمًا إذا لم تدخل عليه الأدوات التي تحدد زمنه في المضارع من حيث الحالية والمستقبلية.

كقولنا: يقول، فإما أنه يقول الآن أي الحاضر، أو أنه يقول في المستقبل.

وفي ذلك يقول السيرافي: " إنك إذ قلت: " زيد يقوم " فهذا يصلح لأحد زمانين مبهما فيهما ... ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له كقولك: (زيد سيقوم) و (سوف يقوم)"[٦٦]. وذكر السيرافي حروف الاستقبال التي تميز الزمن المضارع، وهي: (السين، سوف)؛ لأنها تحدد وقت الزمن أكان قريبًا (س) أو بعيدًا (سوف) في المضارع. وبعد أن ذكر الحروف التي تخلص الفعل المضارع للاستقبال: (أ، ن، ي، ت)، وذكر الأدوات التي تدخل على الفعل فتخلصه للزمن المضارع، وفي ذلك قال السيوطي: " ومن شأن النّاصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال"[٦٧]. ومن تلك الأدوات:

(أن الخفيفة، لن، كي، إذن)، فيقول: " أما (أن الخفيفة) فهي أم الحروف في هذا الباب، والغالبة عليه، والقوية فيه، وهي إذا وقعت على الأفعال المضارعة خلصتها للاستقبال"[٦٨]. وكذلك (كي) في قولنا: أتيتك كي تكرمني. "وأما "إذن" فإنها إذا وقعت أولا نصبت، وإنما ينصب بها لأنها تكون جوابا، وما بعدها مستقبل لا غير، وذلك إذا قال لك إنسان: أنا أودّك. قلت: "إذن أكرمك"، وإنما أردت إكراما توقعه في المستقبل، فصارت بمنزلة "أن" في وقوعها للمستقبل من الأفعال"[٦٩]. وكذلك (لن) في قولنا: "زيدًا لن أضربه"[٧٠].

فيتبين من ذلك أن الزمن المضارع عند السيرافي على زمنين، الأول: الحال الذي لا امتداد له: " فأمّا فعل الحال فلا امتداد له؛ لأنه لزمان واحد"[٧١]. والثاني:

المستقبل وهو زمن قصير سرعان ما يصير ماضيًا: "والمستقبل يصير ماضيا، ويبطل عنه الاستقبال"(٧٢)؛ لذا فهو عنده قصير مقارنة بالزمن الماضي، الذي تصير إليه كل الأزمنة، فهو أطولهم.

ومن الأدوات التي تدل على مدة الزمن أيضًا عند السيرافي: (لمَّا) التي تدل على طول الزمن، يقول السيرافي: "و(لمّا) معناها معنى (لم)، وجزمها كجزمها، وهي تزيد على (لم) بتطويل زمان، كما يقول القائل: ندم زيد ولم تنفعه الندامة؛ أي: وما نفعته الندامة عقيب ندمه، وإذا قال: ولمّا تنفعه النّدامة، أي إلى وقته، وقوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ}(٧٣)، دلّت (لمّا) على طول وقت الإتيان.

ومنه قول الشاعر:

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل ... وإلا فأدركني ولمّا أمزّق(٧٤)

وما بين (لم ولمّا) كما بين (فعل وقد فعل)؛ فلم نفي فعل كقولك: جاء زيد، فيقول الرّادّ: لم يجئ زيد، ويقول القائل: جاء زيد وقد اغتمّ، فيقول: جاء زيد ولمّا يغتمّ، وهما في موضع الحال من زيد، ولو قال: جاء زيد ولم يغتمّ، لم يحسن كحسن: ولمّا يغتمّ. ومن أجل طول زمان قد ولمّا جاز حذف الفعل منهما كقولك: ندم فلان وقد نفعته الندامة، وندم غيره ولمّا تنفعه النّدامة، وتقول في قد: أزف الشّخوص وكأن قد.

قال النابغة:

أزف الترحّل غير أنّ ركابنا ... لمّا تزل برحالها وكأن قد(٧٥)

أي: كأن قد زالت"(٧٦).

وكذلك (كاد وأخواتها) يعدها السيرافي من الأدوات التي تقرب الفعل من زمن المستقبل، فيقول: " وكاد زيد يفعل، إنّما يقال لمن هو على حدّ الفعل وليس فيه مهلة، فلمّا كانت كذلك صارت للحال"(٧٧). وكذلك (عسى، وجعل) أيضًا من

الأدوات التي تخص الزمن المضارع، "وعسي زيد يفعل، إنّما تريد: عسي زيد يفعل فيما يستقبل"(٧٨).

وقولنا: جعل يقول، وأخذ يقول، فهي كلها وسائل لتقريب الفعل من الزمن المضارع ويسميها السيرافي بحروف التقريب. فقال: " فهذه الحروف التي هي للتقريب شبيهة بعضها ببعض ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال"(٧٩). لكن تحدث تمام حسان عن هذه الأفعال بطريقة أخرى وأراها طريقة من منظور السياق الذي يحدد الزمن، فقال: " الماضي المقارب: لقد كاد يفعل، الماضي الشروعي: لقد طفق يفعل"(٨٠). فجعلها ماضية يمتد زمنها إلى الحاضر. وهذا ما دل عليه السياق.

ومن القرائن أيضًا التي تخلص الزمن للاستقبال (حتى) التي تفيد الغاية، فإذا دخلت على الفعل المضارع بمعنى الغاية خصت زمنه للمستقبل، كقولي: أصوم حتى يخرج رمضان، فزمن خروج رمضان واقع فيما يستقبل من الزمان؛ لذا قلت: (حتى)، فلو لم تأتِ (حتى) بمعنى الغاية لما كانت ناصبة، ويقول السيرافي: "وقف حتى تطلع الشمس"(٨١). فبذلك تكون (حتى) قد خلصت الزمن للاستقبال دون غيره.

وإذا أتت (حتى) بمعنى السببية؛ أي: أن الفعل الذي قبلها سببًا لما بعدها، يرفع الفعل بعد (حتى) ولا ينصب، كأن أقول: أقرأ حتى أنهي بحثي، فالقراءة هنا سبب لإنهاء بحثي؛ لذا رفع الفعل بعدها ولم ينصب.

قال أبو سعيد: "قد ذكرنا أن رفع الفعل بعد (حتى) بإيجاب ما قبله له وتأديته إليه، فإذا قلت: سرت حتى أدخلها، جاز أيضا أن يدخلها من يتبعك ومن يسير بسيرك من أجير وعبد وصاحب ورفقة، كنت أنت بسيرك سببا لسيرهم المؤدي إلى الدخول، وكذلك ما معك من ظهر وثقل، دخوله بسيرك لأنه تابعك.

وقوله[٨٢]: لا يجوز: سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس؛ لأن تطلع الشمس، لا يرتفع أبدا؛ لأن السير لا يؤدي إليه، ولا يكون سببا له، فبطل عطفه على (أدخلها)؛ ولا يجوز نصبه وليس قبله ما ينصبها؛ لأن (حتى) إذا ارتفع ما بعدها فليست هي (حتى) التي تنصب الفعل بعدها"[٨٣].

وقد ورد مثل ذلك في قوله تعالى: { وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}[٨٤]، فمنهم من قرأ {يقولَ} بالنصب، ومنهم من قرأها بالرفع. فالذين قرؤوها بالنصب فعلى معنى بلوغ الغاية الزمنية ولم يجعلوا الزلزلة سببًا في قولهم: {متى نصر الله}، أما الذين قرؤوها بالرفع فأرادوا تسبيب ما قبل حتى بما بعدها، يعني الزلزلة هي السبب الذي جعلهم يقولون: {متى نصر الله}؛ وذلك من شدة زلزلتهم في تلك الحال. وقرأ نافع، بالرفع.

"**قال ابن عطية** : كأنه اقترن بها تسبيب، (فحتى) حرف ابتداء يرفع الفعل.

وقال ابن عطية : ظاهره أيضا إذا كان ما قبلها سببا لما بعدها، فالرفع مطلقا وليس كذلك.

بل لا بد من زيادة كونه ماضيا أو حالا، وأما إن كان الفعل مستقبلا فالنصب ليس إلا، وكذلك جعله الزمخشري حكاية حال ماضية.

قال أبو حيان : (وحتى) على النصب للغاية بمعنى : إلى أن، أو للتعليل بمعنى (كي).

قال : والغاية أظهر لأن الضراء والزلزال ليسا معللين بقول الرّسول والمؤمنين.

قال ابن عرفة : إن اعتبرنا الزلزال من حيث نسبته إليهم فليس بعِلَّة، لأنهم لا يتزلزلون قصدا لأن يقول الرّسول والمؤمنون هذه المقالة، وإن اعتبرناه من حيث نسبته إلى الحق سبحانه وتعالى إذ هو الفاعل المختار في الحقيقة فهو علة في قول الرسول والمؤمنين ؛ ذلك لأن الله تعالى، زلزلهم ليقول الرسول والمؤمنون هذه المقالة.

وأبو حيان لما رأى الفعل وهو (زُلْزِلُوا) مبنيا للمفعول اعتبر نسبته إليه.

قال ابن عطية : عن طائفة : وفي الكلام تقديم و تأخير تقديره : حتى يَقُولَ الَّذينَ ءَامَنُوا مَتَى نَصْرُ الله، ويقول الرّسول أَلاَ إنّ نَصْرَ الله قَرِيبٌ.

قال ابن عرفة : لا حاجة إلى هذا التقديم والتأخير، بل هو لف ونشر مخالف جعل فيه أول القولين للقائل الثاني لكونه يليه.

وقوله: (مَعَهُ) يحتمل أن يتعلق بـ (ءَامَنُوا) أو بـ (يَقُول) فإن تعلق بـ (ءَامَنُوا) فيكون من جمع القول دون قائله مثل: وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نصارى تَهْتَدُواْ، فكل فريق دعا إلى دينه وإن تعلق بـ (يقول) فيكون من جمع (القائلين وأقوالهم)، فيكون الرسول قال المقالتين والمؤمنون كذلك قالوا المقالتين"[٨٥].

وقد ورد ذلك أيضًا في أشعار العرب فقال امرؤ القيس:

سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم ... .. وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان[٨٦]

" فلو رفع (تكل) لجاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى)، وهما مختلفان في النصب والرفع؛ لأن الأولى قد نصبت (بكل)، والثانية بعدها مبتدأ وخبر، فلو وقع موقع المبتدأ فعل لكان مرفوعًا"[٨٧].

وقد قسم تمام حسان الزمن المضارع بحسب قربه من الحال إلى المستقبل بتفاوت، فقال: " الحال العادي: إنه يفعل

الحال التجددي: إنه يفعل

الحال التجددي: إنه يفعل

المستقبل البسيط: ليفعلن

المستقبل القريب: ليفعلن

المستقبل البعيد: لسوف يفعل

المستقبل الاستمراري: لسوف يظل يفعل"[٨٨]. ومنعًا للخلط بين الأفعال الصرفية التي تدل على الأزمنة قال تمام حسان: " أما صيغة "فَعَلَ" فتظل دائمًا

للماضي، وأما صيغة (يفعل) فإنها تظل دائمًا وسيلة للتعبير عن الحال أو الاستقبال بحسب ما تعين عليه القرائن"[٨٩].

فما أراده تمام حسان هنا إنما استخدام صيغة الزمن وتوظيفها في السياق. وما أراده السيرافي هو دراسة الصيغة منفردة ومعرفة زمنها خارج السياق، ثم بعد ذلك معرفتها داخل السياق باختلاف المعاني التي تدل عليها في كل سياق، مع مراعاة السياقات الواردة فيه.

ثالثًا: فعل الأمر

لم يتحدث السيرافي عن فعل الأمر، وهذا لا يبدو غريبًا عند السيرافي؛ لأن السيرافي ينظر فقط إلى الزمن الذي بداخل الفعل، فإذا كان فعل الأمر لا يحمل في معناه أي دلالة زمنية، فكان من البديهي ألّا يتحدث عنه السيرافي ضمن حديثه عن الزمن. وهو الفعل أيضًا الذي لم يتفق عليه النحاة من حيث الجهة الزمنية، فمنهم من جعله قسيمة للفعل المضارع (يفعل) وهم البصريون. ومنهم من قال بأنه مقتطع من الفعل المضارع وهم (الكوفيون).

وأرى أن رأي الكوفيين هو الأقرب لتصوري الذهني الصحيح؛ لأن فعل الأمر يكون طلب؛ أي أنه أسلوب إنشائي طلبي يراد به القيام بفعل شيء، ولكن الزمن المتوقع من وراء هذا الفعل هو الاستجابة التي يقوم بها المخاطب والتي تكون في المضارع أو فيما يستقبل من الزمن، فإن لم يستجب المخاطب يظل فعل الأمر طلب، أي أنه لا يحمل الزمن إلا إذا تلته استجابة المخاطب للقيام بالأمر المكلف به.

ومما قاله البصريون في فعل الأمر:

هو من المضارع بعد نزع حرف المضارعة. جاء في المفصل : "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في تضع: ضع، وفي تضارب: ضارب، وفي تدحرج: دحرج ونحوها

مما أوله متحرك، فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل فتقول في تضرب: اضرب، وفي تنطلق: انطلق..."[٩٠].

"وما ذهب إليه الزمخشري يمثل رأي البصريين.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه معرب مجزوم بلام محذوفة وهي لام الأمر، فإذا قلت: اذهب، فأصله: لتذهب، وإنما حذفت اللام تخفيفاً، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر. ويؤيد عندك أنه مجزوم إنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو: يرمي ويغزو ويخشى، حذفت لاماتها كما تفعل في المجزوم من نحو: ليغز وليرم وليخش"[٩١].

ويرى الدكتور السامرائي أن: "الكوفيين كانوا على حق عندما أبعدوا الأمر أن يكون قسيما للماضي والمضارع، لأن فعل الأمر طلب، وهو حدث كسائر الأحداث، غير أن دلالته الزمنية غير واضحة؛ لأن الحدث فيه غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب وقوع حدث من الأحداث"[٩٢].

ومما يدل على أن فعل الأمر لا يحمل أي زمن ولا يدل بصيغته على دلالة زمنية أن الزمن المضارع والزمن الماضي فيهما يتلبس الفاعل بالفعل، أما الفعل الأمر فأي دلالة تكون لهذا الفعل إن لم يتلبس فيه الفاعل بالفعل حال كونه أمر فقط؟!. إذن فعل الأمر كما رأى الكوفيون هو مقتطع من المضارع؛ لأن استجابة الفعل لا تكون إلا في المضارع.

* *

نتائج البحث

١ – انفرد السيرافي بتقسيم الزمن الماضي إلى زمنين، الأول زمن الحدوث، والآخر زمن الإخبار عنه. فلم يكن في هذه القضية شارحًا لسيبويه، أو مجرد ناقل لما يقوله، بل كان له توجيه نحوي خاص به.

٢ – يظل الزمن المضارع عند السيرافي زمنا مبهما ما لم يحدده السياق.

٣ – لم يتحدث السيرافي عن فعل الأمر كما تحدث عن الماضي والمضارع. وأرى أنه لم يتحدث عنه لأن الأمر ليس فيه زمن، والسيرافي معني بالزمن أكثر من الأساليب.

٤ – كانت طريقة السيرافي في الشرح سهلة ومبسطة ولم يضع قاعدة إلَّا بعد أن يدلل عليها بالأمثلة العقلية حتى يقتنع القارئ بما أورده.

٥ – كان لثقافة السيرافي دور كبير في الإقناع، وإيضاح المعلومة للقارئ، وأرى أن المنطق هو العامل في هذا الجانب.

٦ – نوَّع السيرافي في استشهاده بالشواهد النحوية بين القرآنية، والشعرية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب، بينما كانت القرآنية أكثر، وذلك يرجع إلى نشأته الدينية فكان دَيِّنا ورعا.

* *

ثبت المصادر والمراجع

هذه قائمة بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في بحثي، والتي ذكرتها داخل البحث.

المصادر والمراجع العربية

١ – إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة لسان العرب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ م.

٢ – أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ت:١٨٠هـ)، الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل، بيروت. د.ت.

٣ – أبو الحسين القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

٤ – أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ): أخبار النحويين البصريين، تحقيق د : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٥ – شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٦ – منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م.

٧ – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، ت(٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية– الكويت، ١٩٧٢م.

٨ – أبو الفرج الجوزي: المنتظم في تواريخ الأمم والملوك، تحقيق : د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

٩ – أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق : أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العربية، بيروت.

١٠ – أبو حيان الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١١ – أبو سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني: الأنساب، تحقيق : عبد الله عمر البارودي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

١٢ – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣ م.

١٣ – ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مراجعة مجموعة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٤ – أحمد مختار عمر: علم الدلالة، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٥ – تامر سلوم: نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ط ١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا اللاذقية، ١٩٨٣ .

١٦ – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، ط: ٥، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٧ – الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨ – ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

١٩ – ديوان الممزق العبدي (شأس بن نهار العبدي)، الخزانة.

٢٠ – ديوان النابغة الذبياني، الخزانة.

٢١ – ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، (ت: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط:٢ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٢ – الذهبي: تاريخ الإسلام، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري، (حوادث ٣٥١ هـ–٣٨٠ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٢٣ – صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تحقيق : عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٨ م.

٢٤ – صلاح الدين الزعبلاوي: دراسات في النحو، موقع اتحاد كتاب العرب.

٢٥ – عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ الكتاب: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، ط: ٢. ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٢٦ – همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٢٧ – عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو. تحقيق : د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٢٤ ٢٨ – عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ت: (٧٦١هـ)، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط: ١١. ١٣٨٣هـ.

٢٩ – مغني لبيب، القاهرة، ١٣١٧ هـ.

٣٠ – علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، (ت: ٩٠٠ هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩.

٣١ – ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي: تفسير ابن عرفة المالكي، تحقيق: الدكتور حسن المناعي، دار النشر : مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس، ط:١. – ١٩٨٦ م.

٣٢ – ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت. هـ– ١٩٩٨م.

٣٣ – محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، الناشر: اليمامة، دار ابن كثير، دار الإرشاد، ط: ٣. ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢ م.

٣٤ – ابن النديم: الفهرست، تحقيق : رضا تجدد ابن علي زين العابدين، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٣٥ – ياقوت الحموي:، معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٦ – معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ م.

٣٧ – يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، ت(٦٤٣هـ): شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

المراجع الأجنبية

Meaning and the English Verb , Geoffrey Leech, Harlow, England. Third edition published in Great Britain in 2004.

* *

الهوامش

(١) السيرافي هو: "الحسن بن عبدالله بن المرزبانِ، أبو سعيد السيرافي، والسِيْرافي: نسبة إلى "سِيراف"، وهي من أرض فارس. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م. ج٣/٢٩٤.

(٢) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، ط:٥، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م. ص٢٤٢.

(٣) ياقوت الحموي:، معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج٨/١٥٠ – ١٥١.

(٤) ينظر: أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق : أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العربية، بيروت. ج١/ ١٣١، ومعجم الأدباء ١٤٧/٨.

(٥) ولد سنة: (٢٨٤ هـ)، ينظر: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني: الأنساب، تحقيق : عبد الله عمر البارودي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م. ج٣/٣٥٧، وينظر: أبو الفرج الجوزي: المنتظم في تواريخ الأمم والملوك، تحقيق : د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م. ج٧/٩٥، وينظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق : د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. ج٢/٧٩، وينظر: ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت. ج١١/٢٩٤.

(٦) ينظر: معجم البلدان ٤/١٢٣–١٢٤، وينظر: أبو الحسين القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م. ج١/٣٥٠، وينظر: أبو سعيد السيرافي: منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م. ص١٦.

(٧) ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت. ج٧/٣٤١، وينظر: الذهبي: تاريخ الإسلام، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري، (حوادث ٣٥١ هـ – ٣٨٠ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م. ص ٣٩٥، وينظر: البداية والنهاية ١١/٣٩٤.

(٨) ينظر: ابن النديم: الفهرست، تحقيق : رضا تجدد ابن علي زين العابدين، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م. ٦٨، وإنباه الرواة ١/٣٤٩، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦–٣٤٩.

(٩) أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تحقيق د : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م. ص١٣٧.

(١٠) ينظر: معجم الأدباء ١٥٠/٨، وينظر: صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تحقيق : عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٨ م. ص٤٥/٣.

(١١) تاريخ الإسلام (حوادث ٣٥١ – ٣٨٠) ص ٨٣.

(١٢) ينظر: إنباه الرواة ٣٤٩/١، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨.

(١٣) ينظر: الفهرست ٦٨، وإنباه الرواة ٣٤٩/١، ووفيات الأعيان ٧٨/٢، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨.

(١٤) معجم الأدباء: ١٥١/١٥٠/٨.

(١٥) ينظر: الفهرست ٦٨، وتاريخ بغداد ٣٤٢/٧، وينظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مراجعة مجموعة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م. ج٣٨٣/٧، ووفيات الأعيان ٧٩/٢.

(١٦) دلالة الفعل الإنجليزي: جيفري ليش، الطبعة الثالثة، نشرت في: بريطانيا العظمى. ٢٠٠٤.

(١٧) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، ط: ٥، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.ص٢٤٢.

(١٨) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٢.

(١٩) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، الكتاب: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م. ٤٣/١.

(٢٠) السيرافي: شرح الكتاب سيبويه، ١٥/١.

(٢١) أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ت: (١٨٠هـ)، الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل، بيروت. د.ت. ١٢/١.

(٢٢) المقصود بالأمثلة عند سيبويه: الصيغ.

(٢٣) صلاح الدين الزعبلاوي: دراسات في النحو، موقع اتحاد كتاب العرب، ٢٢٩.

(٢٤) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، (ت: ٩٠٠ هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. ج٢/٢٥١.

(٢٥) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ١٥/١.

(٢٦) سيبويه: الكتاب، ١٢/١.

(٢٧) سيبويه: الكتاب، ١٢/١.

(٢٨) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق : د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: ٥.، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م. ١/ ٨٥.

(٢٩) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: ٨٥.

(٣٠) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، ت(٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية- الكويت، ١٩٧٢م. ٧/١.

(٣١) أبو بكر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ت: (٤٧١ هـ).

(٣٢) تامر سلوم: نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ،ط ١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا اللاذقية، ١٩٨٣، ص ٧٦ .

(٣٣) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت(٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣ م. ٣١٩/١.

(٣٤) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، ت(٦٤٣هـ): شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م. ٢٠٧/٤.

(٣٥) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ت: (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط: ١١. ١٣٨٣هـ. ٢٦/١.

(٣٦) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، ط: ٢. ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م. ١٠.

(٣٧) صلاح الدين الزعبلاوي: دراسات في النحو، موقع اتحاد كتاب العرب، ٢٣٩.

(٣٨) السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه/ ١٨/١.

(٣٩) أحمد مختار عمر: علم الدلالة، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م. ص: ٦٨.

(٤٠) سورة: النساء، آية: ١٠٤.

(٤١) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه: ٢٩٦/١.

(٤٢) سورة: الإسراء، آية: ١١.

(٤٣) سورة: الإسراء، آية: ٥٣.

(٤٤) سورة: الأحزاب، من الآية: ٥٥.

(٤٥) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ).

(٤٦) أبو حيان الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ ٤٨٧/٥.

(٤٧) سورة: النساء، آية: ١٣٤.

(٤٨) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ الكتاب: همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت. ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(٤٩) سورة: النساء، آية: ١٧.

(٥٠) سورة: النمل، آية: ٤٨.

(٥١) سورة: آل عمران، آية: ١١٠.

(٥٢) سورة: الإنسان، آية: ٧.

(٥٣) سورة: البقرة، من الآية: ٣٤.

(٥٤) محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، الناشر: اليمامة، دار ابن كثير، دار الإرشاد، ط: ٣. ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م. ٣١٨/١٠.

(٥٥) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه: ٢٩٦/١.

(٥٦) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٩٨/١.

(٥٧) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٥.

(٥٨) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥.

(٥٩) السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ١٩٠/٣.

(٦٠) ابن هشام الأنصاري: مغني لبيب، القاهرة، ١٣١٧ هـ. ١٣٧/١.

(٦١) سورة: يوسف، من الآية: ٩١.

(٦٢) امْرُئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، (ت: ٥٤٥ م)، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط:٢ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م. ج٢/ص٢٩٠.

(٦٣) ابن هشام: مغني لبيب، /١٣٩.

(٦٤) سيبويه: الكتاب، ٤٦٠/١.

(٦٥) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر: عالم الكتب، ط:٥ ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م. ص٢٤٢.

(٦٦) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٢٧/١، ٢٨.

(٦٧) السيوطي: همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع. ٣٧٤/٢.

(٦٨) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٣١/١.

(٦٩) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٣٥/١.

(٧٠) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٣٣/١.

(٧١) أبو سعيد: شرح الكتاب لسيبويه، ١٩٠/٣.

(٧٢) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ١٩٠/٣.

(٧٣) سورة: البقرة، آية: ٢١٤.

(٧٤) البيت منسوب للشاعر الجاهلي الممزق العبدي (شأس بن نهار العبدي)، الخزانة ٧/ ٢٨٠.

(٧٥) البيت منسوب للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، الخزانة ٧/ ١٩٧، ٩/ ٨، ١٠/ ٤٠٧؛ ابن يعيش ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ١٠/ ١١٠.

(٧٦) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ١٩٨/٣، ١٩٩.

(٧٧) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٢٠٢/٣.

(٧٨) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٢٠٢/٣.

(٧٩) السيرافي: شرح الكتاب، ٣٨٩/٣.

(٨٠) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٦.

(٨١) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٣/٢١٠.

(٨٢) أي قول سيبويه في الكتاب.

(٨٣) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٣/٢٢٠.

(٨٤) سورة: البقرة، من الآية: ٢١٤.

(٨٥) ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي: تفسير ابن عرفة المالكي، تحقيق: الدكتور حسن المناعي، دار النشر : مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس – ١٩٨٦ م. ط:١. ص٦١٢، ٦١٣.

(٨٦) البيت في ديوانه ص ٩٣، ابن يعيش ٥/ ٧٩، ٨/ ١٩؛ الكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦؛ المقتضب ٢/ ٧٢.

(٨٧) أبو سعيد السيرافي: شرح الكتاب لسيبويه، ٣/٢٢١.

(٨٨) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٦.

(٨٩) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٧.

(٩٠) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧/٥٩.

(٩١) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧/٦١.

(٩٢) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة لسان العرب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ م. ص٢١.

* * *